الشباب ومنظمات المجتمع المدني يقدمون رؤاهم لجذور القضية الجنوبية

رؤية الشباب لجذور القضية الجنوبية

جذور القضية الجنوبية:

عند تناول ظواهر وقضايا سياسية ذات خلفيات اجتماعية وجهوية مثل القضية الجنوبية - وإن كان مضمون هذا المفهوم لم يتبلوّر بعد بشكل موحّد لدى كل المتعاملين معه والقائلين به- لا بد علينا من العودة إلى الخلف عدة سنوات لمحاولة تلمّس الأسباب الحقيقية لمظاهر الغضب والاحتجاجات، وتقدير مدى جذريتها وآفاق مستقبلها بموضوعية وتجرد، حتى لا نقفز على حقائق التاريخ، ونقرأها في وضعها السياسي التاريخي في الجنوب منذ يوم الاستقلال 30 من نوفمبر 1967م، وعدم تعسف تلك الحقائق أو تجاهلها وعودتنا إلى ذلك التاريخ المبكر ليس مقطوع الصلة بـمشاريع سياسية حاضرة وبقوة اليوم في الشارع الجنوبي والحراك الجنوبي ولها اطروحاتها السياسية.

إن الحديث عن جذور القضية الجنوبية لا يعني بحال من الأحوال إدانة طرف سياسي أو اجتماعي أو محاكمة هذه الفترة التاريخية أو تلك ولكن يجب أن نبحث عن تلك الجذور بـهدف فهم صحيح للقضية الجنوبية يعترف بوجود أزمة حقيقية منذ عام 1967م.

وإن القضية الجنوبية ناتجة عن دورات الـصراع السياسي والاقصاء والتهميش التي أفرزتها تلك الفترة وألقت بـظلالها – كما هو معلوم – على أزمة الوحدة 22 مايو 1990م ثم مرورا بحرب صيف 1994م وما لحقها من آثار كارثية.

إن القضية الجنوبية المطروحة اليوم على طاولة الحوار الوطني تعد قضية وطنية سياسية حقوقية بامتياز قضية وطن وإنسان ، بل هي قضية الإنسان قبل البنيان ، قضية بناء الدولة المدنية الوطنية الحديثة ،دولة المواطنة والشراكة الحقيقية ، التي تأخذ بالاعتبار الخصوصيات التي يتمتع بها ابناء الوطن جميعا، هذه القضية التي برزت منذ قيام أول كيان سياسي لجنوب اليمن مرورا بالأحداث التي تلت من 1969م و 1978م و 1986م وحتى 1990م وانتهاء بــ1994م وما بعدها ...

ثم برزت القضية الجنوبية بسبب عدم وضوح الأسس التي قام عليها النظام السياسي لدولة الوحدة الاندماجية عام 1990م وما رافقها من تقاسم شريكي الحكم واستئثار قلة من المتنفذين على السلطة والثروة ، بسبب إعلان الوحدة التي جرى سلقها على عجل دون مراعاة الشروط الموضوعية والضمانات الحقيقية لنجاحها واستمرارها ، دون رؤية استراتيجية لبناء دولة الشراكة الوطنية بقواعد دستورية وقانونية ، وثبت ذلك في انتخابات عام 1993م حيث كان التقسيم الانتخابي للدوائر الانتخابية لا يلبي الشراكة بين الجنوب والشمال فقد اعتمد على الجانب السكاني وليس على الجانب الجغرافي .وتخللت الفترة ما بين -90 94 سلسلة من الاغتيالات البشعة لكوادر شريك الحكم والوحدة.

وباندلاع حرب صيف 1994م ، هذه الحرب التي المنتصر فيها مهزوم، وما ترتب عليها من آثار حولت الوحدة من الشراكة الى حكم الفرد فألغى مجلس الرئاسة بعد الحرب، وغير وعدَل الدستور كثيرا، تلك التعديلات التي جسدَت سلطة الفرد الديكتاتورية، واصبحت الوحدة تعميما لنظام الجمهورية العربية اليمنية بعيدا عن الجمهورية اليمنية الوليدة، حتى رأينا فرض نظام المشايخ على مدينة عدن المدينة التي لا تعرف سلطة المشايخ ...

إن الوحدة بعد حرب 1994م تحولت عند العديد من ابناء المحافظات الجنوبية الى وحدة ضم وإلحاق وهدم للمؤسسات الناجحة في الدولة التي كانت قائمة في الشطر الجنوبي ونهبا لثرواته وتسريحا لأبنائه من المؤسسة المدنية والعسكرية.

لقد كان واضحا منذ البدء أن السلطة التي اعتبرت نفسها طرفا منتصرا في الحرب لم تكن تفكر في إقصاء طرف معين واحد فقط ، بل هذا الإقصاء لم يكن الا خطوة على طريق التخلص من بقية القوى السياسية المشاركة معها في حرب صيف 94 وبالتالي التفرد بالسلطة وتكريس سلطة قمعية جهوية وعائلية وإن تلبست بالرداء الديمقراطي الزائف وأكثرت الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكانت المحافظات الجنوبية ساحة الحرب المدمرة وضحيتها الرئيسية وإن كانت آثار الحرب قد امتدت فيما بعد لتشمل أفقيا كافة مناطق اليمن ورأسيا كل المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

كل ذلك صحيح ،وصحيح ايضا أن حرب 1994م، مثلت كارثة وطنية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى العلاقات الوطنية في اليمن بشكل عام ، بما ترتب عليها من نتائج وما نجم عنها من آثار اقتصادية وسياسية وثقافية ونفسية ، لكنها أيضا كانت نتيجة لأسباب ارتبطت بالطريقة التي تم بها توحيد شطري اليمن عام 1990م وشكلت احد أبرز عوامل الضعف الذي اتسم بها النظام السياسي في اليمن بعد الوحدة ، فالقادة اليمنيون لم يكونوا بذلك المستوى من الإيمان والقناعة بالخضوع لنظام ديمقراطي تعددي سليم ، كما أن النظامان الشطريان موغلين في الممارسة الاحتكارية للسلطة والاعتماد على القوة المسلحة لضمان البقاء فيها . ولذلك كانت عملية توحيد اليمن بالصورة التي تمت هي الممكن الواقعي الوحيد يومها . وقبل بها كافة الشعب اليمني لعدم تفويت الفرصة التاريخية التي لاحت لتوحيد البلاد على أمل أن يتم إصلاح الاختلالات فيما بعد.

وهكذا حصل تقاسم السلطة بين حكام صنعاء وعدن آنذاك ، فجاءت الدولة الجديدة حاملة بذور الخلاف والتنازع. والأخطر أنها تأسست على أساس غير سليم لا يوفر شروطا صحيحة لإدارة دولة ديمقراطية ولمواجهة المشاكل التي تنتج بالضرورة عن دمج دولتين متناقضتين في جوانب عديدة ايدلوجيا واقتصاديا ،ولا يوجد في تاريخ علاقتهما ببعضهما ما يزرع الثقة اللازمة لإدارة الدولة الوليدة ، وكان منطقيا أن تتزعزع العلاقة بين الحكام المؤتلفين يومها عندما واجهوا استحقاقات العملية الديمقراطية – على ما فيها – وأن يفشلوا في بناء دولة للشعب وليس لأحزابهم ، أو مناطقهم وقبائلهم ... وأن يصلوا في الأخير إلى مواجهة بعضهم بعضا اعتمادا على أن كل طرف حافظ على مقومات دولته السابقة – العسكرية والمالية والإعلامية – ليعود إليها حين الحاجة !وعندما انهارت العلاقة بين طرفي السلطة حدث التمترس وراء الهويات الجهوية القديمة. ولا يمكن تجاهل الحقيقة المرة وهي ان السياسية التي اتبعها حاكم صنعاء كانت سياسة ممنهجة أُريد من خلالها بسط نفوذ العائلة على اليمن عن طريق عدة مراحل وكانت اول تلك المراحل هي اقصاء شريك الوحدة وثم الانقضاض على الشركاء الاخرين حتى تفرد بحكم اسري مستبد ظالم ...

إن الحديث عن النتائج الكارثية والمأساوية لحرب صيف 1994م لا يجب ان ينسينا (129) عاما من التجزئة السياسية في اليمن قد أسهمت في صناعة كيانين سياسيين : يمن جنوبي ويمن شمالي ،كما أسهمت الصراعات السياسية و العسكرية قبل الوحدة في تكريس هذا الاختلاف بين الدولتين والنخبتين الحاكمتين بصرف النظر عن حقيقة أن المواطنين لم يكونوا معنيين كثيرا بهذا التقسيم السياسي. لكن من المهم الإقرار بأن سنوات التجزئة خلقت جيوب انتماء وهوية هنا وهناك ،ومن ثم ما يزت بين نفسيات المنتمين لهذه الدولة او تلك . وعندما بدأت التركيبة الثنائية الحاكمة بعد الوحدة تفقد انسجامها الظاهري الذي بدت عليه في العامين الأولين ،لجأت الأطراف للحديث عن هويات متمايزة لهذه الجهة الجغرافية أو تلك ...

إن تكريس القضية الجنوبية باعتبارها قضية وطنية إنسانية أخلاقية عادلة قضية الانسان الجنوبي اولا ، هو الاعتراف أن لها جذور قد لا تظهر بشكل واضح جدا تعود الى 30 نوفمبر 1967م ، في حين جذورها الواضحة تظهر بشكل بارز في احداث ما بعد 90م ...والنظر الى تلك الحقبة التاريخية من بعد 67 سيجد انه قامت دولة لها الكثير من الايجابيات إلا أن اداءها السياسي اتسم بما هو شائع عربيا ويمنيا في ذلك الزمن بالشمولية والاقصاء ورفض الشراكة وعدم الاعتراف بالآخر وبحقه في الاختلاف والاعتماد على الأساليب البوليسية في التعامل مع المواطنين ، والمختلف معهم من ذوي التوجهات الفكرية والسياسية ، إلى جانب اعتمادها سياسيات وقرارات اقتصادية متهورة نالت من حقوق المواطنين وممتلكاتهم مثل تأميم المساكن والشركات والمصانع أو المعامل ، التي يمتلكها مواطنون جنوبيون ، وهناك أيضا الحقوق الوظيفية للألاف من الجنوبيين مدنيين أو عسكريين قبل 1990م الذين فقدوا وظائفهم – لأسباب سياسية – او تركوها ونزحوا إلى الخارج تاركين وراءهم كل شيء. وهؤلاء يستحقون أن تعود إليهم حقوقهم مثل غيرهم ممن جاؤوا بعدهم بعد 1994 م كل تلك المسائل من المهم جدا

قــدمــت عــــدد مــن المــكــونــات السياسية رؤاهــا لجذور القضية الـجـنـوبـيـة وعـرضـت كــلا مــن رؤيـــة الشباب لجذور القضية قرأتها نادية عبدالله، ورؤية منظمات المجتمع المدني قدمها إبـراهـيـم مالك شجاع الدين، ..

التعاطي معها بجدية وإعطائها أولوية في الاعتراف بها ، ورد الحقوق إلى أهلها لأنها حقوق مواطنين لم يكونوا يملكون سلطة أو نفوذ وما زالوا حتى الآن بعيدين جدا عن استعادة حقوقهم، وفرت تلك الثغرات في بنية دولة الاستقلال بيئة مناسبة لاستغلالها من اكثر من طرف من داخلها وخارجها على حد سواء في ارتكاب سلسلة أخطاء وخطايا افضت الى نتائج حرب 1994م المأسوية والكارثية ...

وما لم تكن هناك نية شجاعة في الاعتراف بكل قضايا الجنوب دون استثناء في كافة مراحل التاريخ السياسي للجنوب ، والعزم على حلها حلا عادلاً متساويا دون إهمال أو تجاوز أي واحدة منها ، تحت أي مبررات كانت ، هو قفز على القضية الجنوبية والسعي لحلها ، فأن المشكلة سوف تستمر لأن تكرار أخطاء الماضي لم يعد يفيد-والتطورات الأخيرة منذ 2007م بظهور الحراك الجنوبي السلمي ثم تطورات 2011 بالربيع العربي حيث تم كسر حاجز الخوف والصمت عند العرب عامة واليمنيين خاصة فتحت تلك التطورات الباب أمام كافة المتضررين للمطالبة بالإنصاف، واستعادة الحقوق، والعيش الكريم في إطار المواطنة المتساوية وما على السياسيين إلا الاستجابة ومعالجة أخطائهم والاعتراف بها والسعي لإنقاذ ما يمكن انقاذه وتلبية رغبة الشعوب بالعيش بكرامة وعزة وحرية والا سيكون مصيرهم كمصير من سبقهم من زعماء عرب منهم من قتل أو نفي وآخر يحاكم ...الخ ...فكلكم راع وكلم مسؤول عن رعيته ...والله يُمهل للظالمين ولا يهمل ...

إننا شباب الثورة الشبابية الشعبية السلمية المستقلين ونحن نقدم رؤيتنا لجذور القضية الجنوبية ننظر بأسى إلى تركة تاريخية كئيبة لم نكن مشاركين فيها ، لكن كلنا أمل أننا نستطيع أن نصلح ما أفسد الزمن وننظر للماضي لأخذ العبرة منه فقط وعدم تكرار ما سبق، إننا نجدد العهد لله أولا ثم لشعبنا وشهدائنا وجرحنا ومعتقلينا أننا على دربهم سائرون وللأهداف التي رسمناها معا ماضون ، كما أننا نجدد الطلب لآبائنا وقادتنا السياسيين نناشدهم ألا يورثونا صراعاتهم ولا يورثونا خلافاتهم ... فنحن اليوم امام مسؤولية تاريخية امام الله وامام الشعب...فدعونا ننظر للمستقبل بعين الأمل والمسؤولية ...

والله الموفق

مقدمة الرؤية / نادية عبدالله الأخرم
أحد شباب الثورة المستقلين

رؤية منظمات المجتمع المدني لجذور القضية الجنوبية

جذور القضية الجنوبية

رؤية مقدمة من مكوّن منظمات المجتمع المدني في فريق القضية الجنوبية إلى أعضاء فريق القضية الجنوبية

مقدمة:

* مرت اليمن شمالاً وجنوباً بمحطات تاريخية هامة وخطيرة خلال العقود الماضية، أفرزت في مجملها ظروفاً سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مركبة ومعقّدة، فمنذ الستينيات من القرن الماضي «على سبيل المثال التركيز لا الحصر» والأمواج والتحولات السياسية تتوالى على شقي اليمن كل على حدة، تلتها تحولات سياسية أخرى في زمن اليمن الموحد، ولا بد من استعراض سريع لبعض تلك المحطات الهامة لما لها من ارتباط مباشر بنشوء وتجذر القضية الجنوبية والتاريخ في ذلك خير شاهد، وما إن تتضح جذور القضية الجنوبية سيتسنى للباحث عن الحقيقة معرفة محتوى القضية الجنوبية والمشاكل التي ينبغي العمل على إيجاد حلول منصفة وعادلة لها. ومن جهته يؤمن مكون منظمات المجتمع المدني في مجموعة القضية الجنوبية بأن الاعتراف بأخطاء الماضي ضرورة بالغ الأهمية من أجل تشخيص الواقع بشكل، ومن ثم تطوير حلول تحقق العدالة المطلوبة، ومن هنا فمن المضروري الاعتراف بمعاناة أبناء المحافظات الجنوبية بشكل خاص جراء ممارسات فردية وجماعية سياسية ومنهجية على مدى عقود، كما يؤمن المكون أيضاً بأن كل أطراف العمل السياسي تتحمل جزءاً من المسؤولية بقدر ما امتلكوا من الصلاحيات والتأثير على مجريات الأمور في كل مرحلة من المراحل السياسية التي مرّ بها الوطن، ولذلك فإن عليهم «وغيرهم معهم» الاعتراف بأخطائهم وتقصيرهم والجدية في اتخاذ إجراءات حقيقية وفعلية لرد الاعتبار وإنصاف المظلومين ورد الحقوق المسلوبة أينما وجدت.ومع مرور اليمن بمرحلة خطيرة ودقيقة يؤمن مكون منظمات المجتمع المدني في مجموعة القضية الجنوبية بضرورة التعامل مع المعطيات التاريخية ليس بغرض توجيه أصابع الاتهام لهذا الطرف أو ذاك، وإنما إدراكاً منه بضرورة التوصل إلى حلول جدية وليست شكلية، حتى يتسنى الوصول بالبلد إلى بر الأمان، ولاي تأتى ذلك إلا عند التعرف على جذور القضية وليس الأعراض فقط، وتصحيح كل الأطراف لتوجهها أولا وقبل كل شيء.وفي البداية يجدر بنا تسليط الضوء على العوامل التالية قبل البدء بالتشخيص التاريخي والموضوعي لجذور القضية الجنوبية:

-1 لقد ضحى أبناء الجنوب في السابق من أجل تحقيق الوحدة وسجلوا عبر السنوات مواقف وطنية ووحدوية كبيرة تشهد لها الأجيال، وناضلوا مع الشرفاء لتحقيق حلم الطرفين في تحقيق الوحدة بعيداً عن الفرقة والتمزيق والتشطير.

-2 بقدر التضحيات عانى أبناء المحافظات الجنوبية من الكثير من التهميش والإقصاء والحرمان وسوء الإدارة وفساد المؤسسات، مما سلبهم الحق المشروع في العيش بكرامة وحرية، حالهم في ذلك حال معظم محافظات الجمهورية اليمنية، وينبغي الاعتراف بذلك الأمر عند التعاطي مع القضية الجنوبية بتعقيداتها، ورغم أن تلك المعاناة لم تكن حكراً على أبناء الجنوب وحدهم، إلا أن الاعتراف بتلك الظروف ضروري لتجاوز الأزمة وإرساء السلم والاستقرار وتحقيق الرفاه للجميع.

-3 لقد توصل معظم اليمنيين بكل توجهاتهم إلى قناعة راسخة بعد أحداث عام 2011م بضرورة التغيير السلمي وجسدوا نموذجاً راقياً في التوجه نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة بعيداً عن الاعتبارات الطائفية والمناطقية والأيديولوجية والفكرية والسياسية، وفي مقدمة ذلك ضرورة تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة الحقة ليتمتع أبناء الجنوب «والشمال أيضاً» بحياة كريمة دون وصاية أو إقصاء أو تهميش، وجاءت تلك الأحداث جامعة لتطلعات اليمنيين في وقت غابت فيه المشاريع الوطنية الكفيلة بتحقيق العدالة والسلام والأمن والاستقرار، ليس فقط بين شمال وجنوب اليمن، بل وبين أبناء الجنوب أنفسهم، ومثلت طوق نجاة وبصيص أمل حقيقياً وقيماً جديدة من شأنها تحقيق المصالحة الوطنية من خلال ترسيخ أسس ديمقراطية حقيقية وعادلة للجميع، ومن شأن ذلك خلق مناخ ملائم للتسامح عن بعض ما جرى في الماضي بشرط بناء مستقبل جديد خال من الظلم والقهر والحرمان، ولا يتأتى ذلك وفقاً لقناعة مكون منظمات المجتمع المدني في مجموعة القضية الجنوبية، إلا من خلال ترسيخ قيم وحدوية ديمقراطية حقوقية حقة للجميع.

-4 يجب أن تنتج عن أي مساعٍ لمعالجة القضية الجنوبية في نهاية المطاف ليس حلولا فحسب، بلٍ وضمانات كفيلة بتثبيت الظروف التي تضمن تحقيق تطلعات وتفجير طاقات وآفاق الجنوب والشمال للمستقبل.

وللتذكير نورد في الجدول أسفله أهم المحطات التاريخية التي يعرفها معظم الناشطين مجردة من أي أحكام سواء تلك التي حصلت في كل من الجنوب او الشمال قبل الوحدة او كليهما معاً بعد الوحدة.

الجمهورية العربية اليمنية «1962م1990-م.

في الشطرين منذ عام 1962م ثورة 26 سبتمبر 1962م اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي اغتيال الرئيس احمد الغشمي إخماد انقلاب الناصريين جمهورية اليمن الديقمراطية الشعبية الجبهة «1990-1967م» عيد الاستقلال من الاستعمار البريطاني في 14 اكتوبر 1967م وتسلم الجبة القومية زمام السلطة فيما دعى انذاك بالجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية عيد الجلاء لآخر جندي بريطاني من عدن في 30 نوفمبر 1967م.استهداف الجبهة القومية لجبهة التحرير وتسريح وسجن قياداتهم ونفي البعض الآخر بعد عام 1967م.

هروب الآلاف من قيادات جبهة التحرير إلى الخارج وبالذات إلى شمال اليمن بعد عام 1967م.

صدور قانون الإصلاح الزراعي في العام 1969م الذي جرى بموجبه تأميم الأراضي الزراعية وتهميش أصحاب رؤوس الاموال وهجرة وخسران الكثير منها تحت مظلة النظام الاشتراكي.

العديد من الاغتيالات السياسية لقادة الحكومة في العام 1971م.

صدور قانوني الاسكان والانتفاع في العام 1972 الذي تم بموجبه تأميم الممتلكات الخاصة.

اغتيال الرئيس سالم ربيع على عام 1978م.

اغتيال الرئيس قحطان الشعبي عام 1981م.

أحداث الصراع الدموي بين الزمرة والطغمة في يناير من العام 1986م والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف بين قتيل وجريح من الطرفين ومن المواطنين.

مرحلة الوحدة وما بعدها من 1990م اعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م.

ازمة ثقة بين شركاء الحكم بعد انتخابات عام 1993م التي قامت على اساس نظام الدائرة الفردية بناء على التعداد السكاني الانقسام بين فريقي الحكم ضمن مجلس الرئاسة ووصول المشكلة حد الازمة السياسية الخانقة بعد انتخابات عام 1993 واغتيالات ومحاولات اغتيال لعدد من قيادات الجنوب حينها.

دخول الاصلاح شريكا ثالثاً في السلطة عقب انتخابات عام 1993م.

إبرام وقيقة العهد والاتفاق في عمان 1994م لايجاد تسوية تقبلها كافة الاطراف «الاطراف السياسية في الشمال - المؤتمر والاصلاح- مقابل الاشتراكي في الجنوب».

حرب صيف 1994م التي كانت البداية الحديثة لالام ابناء الجنوب ومنعطف خطير في مسار تنامي الغضب في الشارع الجنوبي والبداية الجديدة للقضية الجنوبية بمستواها الحالي.

توقيف مرتبات الموظفين والعسكريين والمتعاقدين من ابناء الجنوب بعد حرب عام 1994م واحالة آخرين إلي التقاعد المبكر ليطال ذلك الالاف ممن كانوا ينتسبون إلى الطرف الخاسر في الحرب.

انتخابات مجلس النوب لعام 1997م التي استخدم تحالف السلطة فيما كل مقدرات الدولة لتحقيق الغالبية النيابية في الشمال والجنوب.

بدء برنامج الاصلاح المالي والاداري في نوفمبر من العام 1994م الذي افضى كجزء من مخرجاته إلى خصخصة الكثير من مؤسسات القطاع العام التي كانت تقدم خدمات مختلفة لعموم المواطنين مؤثرة بذلك على الفئات الاضعف في الشمال والجنوب والتخلي عن الموظفين فيها.

إلغاء الازدواجية التعليمية والغاء المعاهد الدينية في العام 2001م

-6 حروب دموية في صعدة بين الاعوام 2004م و2009م ضحيتها عشرات الآلاف بين قتيل وجريح من سكان ا لمناطق والجيش.

نشوء الحراك الجنوبي لمواجهة المظالم المرتكبة تجاه ابناء الجنوب في العام 2007م.

الأبعاد المختلفة للقضية الجنوبية:

وإذا ما أردنا تشخيص الوضع تشخيصاً دقيقاً والتعرف على جذور القضية الجنوبية فإن علينا أن نتأمل قليلاً في كل الأبعاد المختلفة آخذين بعين الاعتبارات المحطات التاريخية المذكورة أعلاه، وعلى سبيل الإيجاز تقدم التحليل التالي:

-1 البعد التاريخي: تحمل القضية الجنوبية أكثر من بعد تاريخي واحد، فهناك قضايا مرتبطة بفترة ما بعد النضال الجنوبي المشترك ضد الاستعمار البريطاني وصولاً إلى تحقيق الاستقلال عام 1967م، وتلك القضايا كانت جنوبية مرتبطة بالانقسامات في الوسط السياسي الجنوبي ذاته، تمخضت عنها أحداث عنف مروعة وأعمال إقصاء خلال الفترة ما بعد 1967م في مراحل ودوائر عنف عدة واستمرت حتى تحقيق الوحدة اليمنية، وهي ما نعتبره أول مرحلة من مراحل القضية الجنوبية في العهد المعاصر التي ينبغي التعاطي مع إشكالاتها في مؤتمر الحوار، ومن ثم، عاش الجنوبي (والشمال) مراحل أخرى من التحول خلال فترة حكومة الوحدة بين 1990 1994-م بما فيها العامين الأخيرين من حكم الائتلاف الذي جمع المؤتمر والاشتراكي والإصلاح، كانت نتيجتها الكثير من القضايا المرتبطة بالاندماج بين دولتين أو الافتراق حول مصالح سياسية أو حزبية أو اقتصادية، ولا شك في أن حرب صيف عام 1994م مثلت كبرى القضايا التاريخية التي حصلت فيها الكثير من الانتهاكات ضد أبناء الجنوب والتي تتركز حولها ذاكرة كثير من شباب الجيل الجديد الذين لم يعرفوا سوى زمن الوحدة، وتختزل تلك الذاكرة القريبة الكثير من المعاناة التي مر بها بعض عناصر العمل الفكري والسياسي في الجنوب لفترة ما قبل الوحدة، وجاءت في الأخير مرحلة من الإقصاء والتهميش بعد حرب عام 1994م تحت ذرائع مختلفة أهمها «الإنفصال» قادتها الأطراف السياسية المتحالفة أولا والمتنازعة أخيرا (المؤتمر والإصلاح).في كل مرحلة من تلك المراحل كانت هناك متغيرات تاريخية في موازين القوى ساهمت في تعزيز وترسيخ مظالم جديدة ومتراكمة، وانتفع منها ربما لاعبون مختلفون، وبلغت الأوضاع مستوا معيناً ساهم في نشوء الحراك السلمي عام 2007م كحرجة وطنية للمطالبة بالحقوق المشروعة لأبناء الجنوب، وتبني الحراك بدوره قضية المهمشين من الجيش والمؤسسات المدنية، وناضل من أجل تحقيق المصالحة الجنوبية، وبادر بكثير من الأنشطة وأقام العديد من الفعاليات، كما سعى إلى رفع مستوى الوعي بالقضية الجنوبية وتعقيداتها لإيصالها إلى صانعي القرارات على كل المستويات، فكان له دور كبير في كسر حاجز الخوف وإيجاد مساحة لاحتواء الاحتجاجات والمظاهرات والمسيرات السلمية، وفي إطار ذلك واجه الحراك الجنوبي الكثير من الانتهاكات والمضايقات والتهميش وصمد في وجه كل الضغوطات، واستمر الحال على ما هو عليه حتى حصول أحداث 2011م، ويتضح من كل ذلك مدى تعقيد القضية الجنوبية من الناحية التاريخية، حيث أننا لسنا بصدد حدث واحد يشترك في اللاعبون ذاتهم، وفيه تقع المسؤولية الكبرى في الانتهاكات ووصول الحال إلى ما هو عليه: أولا للجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي في فترة ما قبل الوحدة، وثانيا، على أطراف العمل السياسي الكبرى من المؤتمر والإصلاح والاشتراكي، كل بالدرجة التي كان له تأثير في العملية السياسية.

-2 البعد القانوني: من الـضرورة بمكان التعرف على المعوقات القانونية التي صاحبت تحقيق الوحدة، فالانتقال، من الناحية القانونية والدستورية البحتة، من الحكم الاشتراكي إلى الحكم الرأسمالي لم يكن مدروساً بشكل سليم وكاف نظراً للوقت الضيق المتاح، ورغم أن القرارات والاتفاقات وقت الوحدة قضت باندماج المؤسسات الحكومية كلها، إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع، كما أنها لم تراعي تعزيز ضوابط الرقابة القانونية المتوازنة، في ظل وجود انقسام في موازين القوى داخل المؤسسات بين الشمال والجنوب، ورغم أن إدارة الدولة تتم من قبل حكومة تمثل الشطرين، إلا أن الإدارة الفعلية في المؤسسات ظلت وفقاً لولاءات حزبية، ولم يتم حينها إعادة النظر في المؤسسات الرقابية لتضمن مبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق الاستقلالية كمبدأ أساس للمرحلة اللاحقة.وساهم غياب الرقابة القانونية وضعف الأداء القضائي، بما في ذلك التجاري، في تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية لأبناء الجنوب، وجاءت بعد ذلك جهود التحول إلى اللامركزية في الحكم بشكل اتسم بالشكلية مع بقاء معظم الموارد والصلاحيات بيد الحكومة المركزية أو بيد المحافظة في الحالات التي تم تحويل الموارد والصلاحيات محلياً، وظلت هناك الكثير من الاختلالات القانونية والتعارضات في الصلاحيات والمسئوليات بين المحافظة والمديرية، وافتقر الممثلون الجدد لمجتمعاتهم للكثير من فرص بناء القدرات وكذا الموارد المطلوبة ليتمكنوا من أداء مهامهم التي جاءت بتفويض من مجتمعاتهم.

ولا ننسى التأثير الكبير الذي تلعبه هيئات كلجنة الانتخابات في ترسيخ مبادئ الديمقراطية في العالم المتقدم أو ترسيخ إرادة النخبة الحاكمة عند قيام لجان الانتخابات على أسس مغلوطة أو مسيسة. وعندما تكون مثل تلك الهيئات غير مستقلة، يسهل استغلالها لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. وفي ظل غياب الاستقلالية في لجان الانتخابات شهدت المناطق الجنوبية «والشمالية على حد سواء» تجيشا للولاءات الانتخابية وتنميتها وتمويلها من خزينة الدولة ومن غيرها دونما رقابة حقيقية من بقية الأطراف السياسية والقضائية. ومن خلال هكذا مؤسسات فإن كافة المناطق الجغرافية من الوطن لم تتمكن من تمثيل مصالحها ورؤاها بشكل يلبي احتياجات المجتمعات. وساهم كل ذلك في تغييب القضايا الحقيقية لأبناء الجنوب في عملية صنع السياسات وكذا إعطاء الراية لمن لا يمثل القضايا التي تمس المجتمع وإنما لمن يقدم تنازلات وفقا لولاءات أو مصالح فردية أو حزبية ضيقة.وكانت تلك العوامل المذكورة أنفا منطبقة أيضا خلال فترة الحكم الاشتراكي حيث كان نظام الحكم السياسي اشتراكي ينفرد فيه حزب واحد بالسلطة ولا توجد فيه تعددية سياسية تضمن مساحة للجميع للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتكافئ.

-3 البعد الاقتصادي: كان للبعد الاقتصادي جل الأهمية في رفع مستوى الغضب الجنوبي بشكل متعاظم ولم تكن تلك المشاكل الاقتصادية وليدة عصر الوحدة الوطنية فقط فهنالك الكثير من المظالم العالقة منذ وقت سابق حيث جرى اقصاء الكثير من أعضاء جبهة التحرير الذي ساهموا في تحقيق الاستقلا وغيرهم وسجنهم وحتى إراقة دمهم وتم بعدها تأميم الممتلكات الخاصة فيما سمي حينها بإجراءات الإصلاح الزراعي وجرى محاصرة والتضييق على أصحاب المال والأعمال تحت مسميات وذرائع مختلفة حتى اضطر الكثير منهم إلى الهجرة خارج الجنوب أو إغلاق تجاراتهم.لكن لا شك في أن الوحدة قد صاحبها تحديات اقتصادية جديدة وكبيرة فاندماج مؤسستين كبيرتين «مترهلتين في الغالب» ببعضهما أضاف أعباء جديدة على حكومة الوحدة كما أن جيل الجنوب الذي اعتاد الاعتماد على الدولة في تقديم كافة الخدمات الأساسية كجزء من المنظومة الاشتراكية العالمية اضطر حديثاً لدفع تكلفة تلك الخدمات في ظل الدولة رأسمالية الاتجاه في مرحلة ما بعد الوحدة وما زاد الطين بلة هو انتشار وتفشي الفساد الذي تنامى بتكاثر وتنافس الأطراف السياسية الباحثة عن شراء الولاءات في العهد الجديد. وبذلك كله عاش جيل جديد من أبناء الجنوب مزيداً من الحرمات يفوق أسلافهم وعانوا من غياب فرص التعليم والعمل وسوء الخدمات وشاهد الكثير من ظواهر الاستغلال غير المنصف للثروات والاستيلاء على الأراضي والاستحواذ على العقود التجارية والخدمية بعيداً عن معايير الكفاءة والمنافس وهذا زاد السخط الشعبي في ظل الحرمان الاقتصادي وغياب الأمل والفرص الاقتصادية والتجارية لدى المواطنين واستغلال مجموعة من النافذين لبعض ثروات أبناء الجنوب ورغم أن القضية ليست برمتها شمالية جنوبية إلا أن الانطباع العام لدى الشارع الجنوبي اليوم بأن النافذين من أطراف العمل السياسي آنذاك لهم الحظ الأوفر في هذا الفساد والإفساد الذي عزز حرمان أبناء الجنوب داخل مناطقهم ولم يكن أولئك النافذين من أبناء الشمال فقط وإنما الجنوب أيضا.وفي البعد الاقتصادي لا ننسى بأن بعض المناطق المؤهلة لاستقطاب السياحة الداخلية والإقليمية شهدت بعض التحسن في البنى التحتية للسياحة وحصلت على حصة من نمو السياحة الداخلية وعلى رأس تلك المناطق مدن عدن والمكلا وشبام حضرموت وغيرها.

-4 البعد الاجتماعي هنالك الكثير من الفوارق الاجتماعية بين أبناء المجتمع اليمني عموما وبين أبناء الجنوب أنفسهم فقد عاش سكان محافظة عدن مثلا حياة مدنية منفتحة في الغالب وكان لديهم مستوى تعليمي مرتفع موروث من وقت الاستعمار البريطاني ويليهم في ذلك أبناء محافظة حضرموت ممن اتلكوا المدارس والجامعات ولديهم أسر مهاجرة خارج الوطن ترسل الأموال لهم وكانت ولا زالت لهم هوية خاصة متحفظة دينيا على سبيل المثال بينما اتسمت بقية مناطق الجنوب بالطابع القبلي المتوارث في الغالب من عهد السلاطين لكنه بدأ يكتسب طابعاً مسلحاً في ظل قصور هيبة الدولة في زمن الوحدة وعلى غرار مثيلة في المناطق القبلية في الشمال فلم تحصل تلك معظم المناطق الريفية في الشمال واستمرت الفوارق الاجتماعية في النمو والهوة في الحصول على الخدمات الأساسية في الاتساع بين المدن والأرياف معززة بذلك الشعور بالانتقاص والتهميش فقد عانت تلك المناطق الريفية من إهمال وتقصير كافة الحكومات المتعاقبة قبل وبعد تحقيق الوحدة اليمنية واستمر المستوى التعليمي في الجنوب والشمال في التدهور بدون استثناء.وأفضل دليل على ذلك قضاء الكثير من عناصر الحراك الجنوبي السلمي في السجون وتعرضهم الكثير منهم للقتل والجرح في مظاهرات العام 2007 وحدها واستمرار تعرضهم للحرمان من مرتبات التقاعد لمن كان في قوام العمل الحكومي وقطع فرص التطوير أو حرمانهم من المشاركة في المناقصات الخدمية لمن كان في القطاع التجاري وفي الوظائف الرسمية والحكومية ،الخ.

-5 البعد الثقافي رغم تقارب الطبيعة الثقافية لأبناء اليمن إجمالاً إلا أن هنالك بعض الخصوصيات الثقافية التي تأثرت خلال العقود الماضية بكل المعطيات السياسية والاجتماعية التي شهدتها اليمن حيث كان أبناء محافظة عدن على سبيل المثال يتسمون بالانفتاح الكبير منذ فترة الاستعمار البريطاني وحصلت مداهمات ومضايقات ثقافية لكثير منهم تحت ذرائع مختلفة منها الإرشاد الديني أو الانتماء الاجتماعي وغيرها مما أجبر الكثير من أبناء وبنات الجنوب إلى التطبع مع ثقافة الشمال عن غير قناعة في بعض الأحيان والمعلوم أن أطرافاً سياسية كانت تقف في الغالب وراء تلك الانتهاكات الثقافية مما شارك في زعزعة الثقة في نفوس بعض أبناء الجنوب بإمكانية الإصلاح السياسي القائم.. وقد لا تكون هذه الحالة بعينها ممثلة لكل أبناء الجنوب، لكنها أحد العوامل التي لها تأثير تراكمي منذ بدايات فترة الوحدة في تعزيز الشعور بالتهميش والإقصاء والاستهداف لدى أبناء الشارع الجنوبي.الاستنتاجات العامة:

-1 غياب دولة المواطنة المتساوية:

زادت القضية الجنوبية تعقيداً خلال عقود من الزمان بسبب غياب دولة المواطنة المتساوية، حيث ظلت السلطة حكرا بأيدي ذوي النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي والقبلي والديني ممن كانوا يديرون المشهد السياسي آنذاك، والدور الأبرز في ذلك لفرقاء النضال ضد الاستعمار ومن ثم الحزبين الحاكمين حتى 1993م، وحكومة الائتلاف من الأحزاب الثلاثة بعد ذلك التاريخ التي كان لها الدور الغالب «كل بحسب تأثيره» في فترة الحكم الائتلافي وما بعده، واتسعت دوائر العنف في اتجاهات مختلفة، وتم تسخير المال العام والإعلام الاقتصادي والسياسة من أجل المحافظة على مراكز القوى وتحقيق المزايا والمكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت المبررات بذلك مسوغة لأعمال عنف اقصائية تستهدف فئة بعينها، فتارة كان الإقصاء جنوبي جنوبي، كما حصل لعناصر جبهة التحرير بعد تحقيق الاستقلال في الجنوب، وتارة شمالية جنوبية جنوبية، كما حصل في حرب عام 1994م، والتهميش لقادة الجيش والموظفين الجنوبيين بعدها تحت ذريعة الانفصال، وتارة أخرى شمالية شمالية كما تجلى في ست حروب دامية في صعدة تحت ذريعة الأمامية والتمرد.

-2 غياب العدالة الاجتماعية:

يُدرك كل اليمنيين شمالاً وجنوباً حجم القصور في قيم العدالة الاجتماعية، حيث أن القضايا الحقوقية والقانونية الفردية التي تمر عبر القضايا لا تُحسم في الوقت المناسب ولا تنصف أصحابها.. وكثيراً ما تؤثر القوى النافذة على مجريات تلك القضايا، الأمر الذي أضاع الحقوق، وأن أنصف القضاء أصحاب الحقوق، فلا يجد المتقاضي الأجهزة الأمنية الفاعلة التي تفعل على أرض الواقع هذا الحق وتعيد الحق لأصحابة، ورغم أن هذا الوضع ليس بجديد على أبناء الشمال حتى قبل تحقيق الوحدة الوطنية، إلا أنه أضاف أعباءً جديدة أثقلت بظلالها على أبناء الجنوب الذي تطلع إلى آفاق أوسع بتحقيق الوحدة على أسس من العدالة والتكامل.ومن منطلق الإنصاف، فإن العدالة الاجتماعية كانت قاصرة في شقي الوطن حتى قبل تحقيق الوحدة اليمنية، فقد عاشت «ولا تزال» معظم مناطق الشمال معاناة واسعة وانفلاتاً أمنياً وانتهاكات وتعدي على الحقوق المدنية والاقتصادية، وعانى الكثير من أبناء الجنوب ألواناً عديدة من التهميش من إخوانهم الجنوبيين وصلت حد التصفيات الجسدية ومصادرة الحقوق والممتلكات.. وجاءت فترة ما بعد الوحدة باختلالات جديدة وموجة جديدة من الإقصاء والتهميش وضعف في الإدارة والرقابة.. وازداد لتحقيق مارب سياسية واقتصادية غير مشروعة على حساب أصحاب الحقوق.. ويمكن ترك الإسهاب حول قصور العدالة الاجتماعية لأش شخص له معاناة في المحاكم أو مع الجهات الأمنية، وهم كثر.

-3 سوء الإدارة:

اتسمت أنظمة الحكم المتعاقبة على اليمن بسوء الإدارة، وزاد ذلك سوءً مع ازدياد تقاسم الفرقاء والشركاء على الحكم.. حيث كانت الخلافات الإدارية تأخذ بعداً سياسياً في الغالب، وكان ذلك جلياً قبل الوحدة استهداف الجبهة القومية لعناصر جبهة التحرير، والاقتتال بين الزمرة والطغمة في العام 1986م، والتحالفات بين المؤتمر والإصلاح بعد عام 1993م، وفي حرب صيف 1994م، واستهداف المؤتمر لكل من حلفائه السابقين بعد العام 2000م، إلخ.والجدير بالذكر أن البعد الإداري كان قاصراً في الغالب، الأمر الذي ساهم في زيادة تدهور الأداء الحكومي والمستوى الاقتصادي والاستجابة للاحتياجات التنموية من قبل الحكومة المحلية.-4 الفساد: شهدت عموم الجمهورية اليمنية خلال فترة ما بعد الوحدة تفشي ظاهرة الفساد المالي والسياسي والإداري، وأخذت الظاهرة في الانتشار في مؤسسات الجنوب بعد أن كانت مؤسسات جنوب اليمن تتسم بدرجة معينة من الانضباط والنظام رغم الفساد فيها حتى خلال فترة ما قبل الوحدة.. فزادت أعباء الدولة عن طاقتها الانتاجية.. وتزايد الفساد السياسي والمالي بشكل تدريجي خلال الفترة 1990م - 1994م، عندما كان السباق جارياً على كسب الـولاءات السياسية، تلاها مرحلة مشابهة من استغلال السلطة والاستحواذ على عملية صنع القرار واستغلال المال العام لخدمة المصالح الشخصية من قبل أطراف العمل السياسي المسيطرة.، وحصل كل ذلك في وقت كان أبناء الجنوب يتطلعون ليس فقط إلى الفرص الاقتصادية الجديدة وإنما لتعويضهم عن الضمانات التي كانت متوفرة لهم كمواطنين في ظل المنظومة الاشتراكية قبل تحقيق الوحدة، كما حصلت عمليات خصخصة كثيرة من المؤسسات الخدمية لتصبح حكراً على النافذين وأداة جديدة للفسادة وتقاسم المصالح والثروات.

-5 عدم الإنصاف في توزيع الثروات

لا يغفل المراقب للوضع في جنوب اليمن حجم الاختلالات التي حصلت في توزيع وإدارة الموارد والثروات، حيث أن الإيرادات النفطية كانت تصب باتجاه الحكومة المركزية تاركة أبناء الجنوب في حرمان من مكاسب ومقدرات أراضيهم أو على الأقل مضطرة بالقبول بالقليل جداً منها والـذي لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لمعظم المحافظات الجنوبية، إلا أن أحداً لا يستطيع انكار الكثير من مشاريع البنية التحيتة والخدمية التي تمت إضافتها عصر الوحدة في العديد من مناطق الكثير من مشاريع البنية التحتية والخدمية التي تمت إضافتها اثناء عصر الوحدة في العديد من مناطق عدن وحضرموت وفي ذلك الجانب من منطلق الانصاف ليست المحافظات الشمالية بأحسن حالاً، فرغم أن الكثير من الثروات النفطية تخرج من محافظات مارب على سبيل المثال لا الحصر، إلا أن مديرية واحدة فقط من بين 14 مديرية تحصل على الطاقة الكهربائية الناتجة من ومن موارد تلك المنطق بينما تعيش بقية المديريات ظلاماً دامساً.

وبذلك الشكل فإن مقدرات كل المحافظات الشمالية والجنوبية على حد سواء بقيت رهينة العطايا الصغيرة المعطاة لها من قبل الحكومة المركزية حتى بعد اقرارا نظام اللامركزية في الحكم، حيث لم يتم تطبيق مبادئ الحكم اللامركزي بشكل سليم وبقيت الصلاحيات غير موزعة بشكل فعلي على أرض الواقع، ولم يصاحب تلك اللامركزية ترجمة حقيقية في توزيع الـثروات، وبقيت القرارات الهامة ت تخذ على المستوى المركزي، واتخذت قرارات مصيرية اضرت بالجنوب كتعهد تشغيل ميناء عدن لاحد ابرز منافسيها من الموانئ الاقليمية وبلغت معاناة كل محافظات الجمهورية ذروتها في عدم الحصول على تمويل أو فرص بناء القدرات للسلطات المحلية المنتخبة على مستوى المديريات، وحتى وأن تم تحويل الموارد والصلاحيات من الحكومة المركزية، فإنها في كثير من الأحيان تقع تحت براثن مراكز نفوذ في المحافظة ولا توزع عملياً للمستويات الأدنى منها كما تقتضي متطلبات الحكم اللامركزي الرشيد، وبذلك فإن الهيئات المنتخبة على متسوى المديريات لم يكن لديها القدرة على أداء دورها، ولا الفرصة لتطوير قداتها ولا حتى الحد الأدنى من المتطلبات الإدارية والمالية (كمقر وأثاث وقنوات اتصال) لأداء دورها كما لم يكن هناك اجهزة رقابة فاعلة على الأداء.

خلاصة:

يتضح من كل ما سبق بأن القضية الجنوبية قضية معقدة جداً، ولا يمكن فقط اختزالها في كونها قضية شمالية جنوبية فحسب وأساسها يكمن في استلاب الحقوق وقصور المساواة والعدالة الاجتماعية وانتشار الفساد وسوء الإدارة وغياب المساءلة والمحاسبة العادلة والتوزيع المنصف للثروات، وعندما ندرك ذلك يكون بإمكاننا إيجاد الحلول الحقيقية والمناسبة ورغم اشتراك الكثير من الفاعلين السياسيين في صناعة تلك الأزمة بشكل مباشر وغير مباشرة إلا أن خطوات التصحيح يجب أن تشملهم ايضا وأولى خطوات التصحيح تكمن في إدراك الجميع، بمختلف اتجاهاتهم بجذور هذه القضية المركبة والمعقدة، ومن ثم وضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ويقتضي الوضع ايضا ليس ايجاد حلول حقيقية وحسب وانما اتخاذ الضمانات التي من شأنها اعادة الطمأنينة الى نفوس ابناء الجنوب الذين هم أمل التغيير المنصف في المستقبل، وبذلك فإن التحرك المباشر والسريع والمسؤول يصبح ملموسا لدى المواطنين لمعالجة كافة أبعاد القضية في آن واحد.

وفي الأخير يناشد مكون منظمات المجتمع المدني في فريق القضية الجنوبية أبناء الشمال بتفهم المشاعر المفهومة لدى الكثير من أبناء الجنوب ويناشد في الوقت ذاته ابناء الجنوب التركيز والعمل الجاد على الإصلاحات الحقيقية التي لن تؤمن لهم العيش الكريم فحسب بل والضمانات لترسيخ العدالة للجميع في الوطن شمالا وجنوبا، فقد تداخلت علاقات وروابط النسب والتجارة والصداقة والاخوة بينهم لتصبح قيمة كبيرة يقتضي الواجب الوطني والديني الحفاظ عليها ولا يتحقق ذلك إلا في إطار مشروع وحدوي وطني ترقى فيه كل المكونات للعمل سوياً من أجل ترسيخ السلام والرخاء للجميع.

والله ولي التوفيق

مكون منظمات المجتمع المدني في فريق القضية الجنوبية
المشارك في مؤتمر الحوار الوطني بالتعاون مع الاستشاري خالد أحمد اسحاق